وهو كما يقول بعض المستشرقين : « معقد الطرافة والجدة والابتكار في فلسفة المسلمين » .

ففي رسالة الكندى (ت ٢١٨ هـ — ٨٣٣م) إلى المعتصم بالله ، في الفلسفة الأولى ما يؤكد موافقة الدين للفلسفة وأن الفلسفة لا تختلف عن الدين ، لأن ماجاءت به الفلسفة فيما وراء الطبيعة وفي الأخلاق هو الذي أتت به الرسل الصادقة عن الله جل ثناؤه ، فإن الرسل الصادقة إنما أتت بالإقرار بربوبية الله وحده، وبلزوم الفضائل .. ، وهذا هو عين ماجاءت به الفلسفة . « إلا أن الشرع أعلى رتبة من العقل من حيث الإحاطة بالمطلوب، وقرب السبيل إليه، وإن كانت الغاية منهما واحدة، لأنهما يبحثان معاً عن الحقيقة، والحقيقة واحدة لا تتعدد ولا تختلف »[1].

[ويرى الفارابي (ت ٣٣٩ هـ = ٩٥٠ م) :

أن الملة محاكية للفلسفة ، وهما يشتملان على موضوعات بأعيانها .

فكلاهما تعطي المبادىء القصوى للموجودات .. فتعطيان علم المبدأ الأول والسبب الأول ... وتعطيان الغاية القصوى التي لأجلها كون الإنسان »[2].

والحقيقة في نظر « الفارابي » واحدة ، وإن كان قد يعبر عنها بطرق مختلفة ، ولهذا رأيناه يحاول التوفيق تارة بين « أفلاطون ، وأرسطو »[3]

---

(١) الكندى (أبو يوسف: يعقوب بن اسحاق ت (ت ٢١٨هـ) يلقب بفيلسوف العرب

(٢) الفارابي / تحصيل السعادة ، نقلا عن التمهيد للشيخ / مصطفى عبد الرازق / ٧٨ .

(٣) في كتابه المعروف « الجمع بين رأيي الحكيمين » ، وقد وقع الفارابي لذلك في خطأ فاحش حيث اعتمد على « كتاب الربوبية » لأفلوطين معتقداً أنه لأرسطو .

وتارة « بين الدين ، والفلسفة » لإعتقاده بأن الجميع حق وإن تعددت طرقه .

وقام فى مجال الدين والفلسفة بالتوفيق بين إلٰه الدين ، وإلٰه الفلسفة ، مع مابينهما من التناقض والاختلاف .

كما قام بالمقارنة بين « النبى » و « الفيلسوف » على أساس أن النبى ، والفيلسوف كلاهما يتلقى علومه عن العقل الفعال أو اللـــوح المحفوظ ، لكن فى النبى بعد كمال قوته المتخيلة ، والعاقلة التى يحصل بهما العقل المنفعل والمستفاد .

أما الفيلسوف فبعد كمال قوته العاقلة فقط عن طريق النظر والتفكير[1]

كما حاول تفسير ما ورد به الدين من الملائكة ، والقلم ، واللوح ، واليوم الآخر وما فيـــه تفسيراً عقلياً يتفق مع ما جاءت به الفلسفة من المجردات أو الجواهر الشريفة كما يسمونها كالعقول ، والنفوس ، كذلك جعل الثواب والعقاب روحانياً فحسب[2] .

كما ذهب إلى تقسيم الناس تجاه حقائق الدين والفلسفة إلى عامة ، وخاصة فالعامة تلقى إليهم هذه الحقائق وتقرب إلى عقولهم بما يحاكيها أو يماثلها ويذكر لهم من الأدلة الإقناعية عليها ما يناسب عقولهم وأفهامهم .

أما الخاصة فتلقى إليهم هذه الحقائق مجردة ، مقرونة بالبراهين والأدلة اليقينية ما داموا قادرين على استيعابها وفهمها[3] .

---

(١) راجع آراء أهل المدينة الفاضلة /٧٥ ط القاهرة ١٣٢٣ هـ .

(٢) راجع موسى : د . محمد يوسف / بين الدين والفلسفة /٩١ .

(٣) راجع الفارابى / الجمع بين رأيى الحكيمين / ٢٦ ، ٢٧ ط ليدن عن المرجع السابق / ٦٢ .

وقد تبع ابن سينا (٤٢٨ هـ — ١٠٣٦ م) سلفه الفارابى فيما ذهب إليه إلا أنه تقدم بعده خطوة بالنسبة للعلم الإلهى فبدلا من أن الإله عند الفارابى لايعلم ذاته رأى ابن سينا أن الله تعالى يعلم كل شىء ولكن بطريق كلى[1] .

كما حاول أن يتلاشى ما ذهب إليه سلفه (الفارابى) من أن الحكمة هى : علم الأشياء بحقائقها ، أو هى : علم بحقائق الأشياء بذاتها ، وفى الدين بمثالها وأن طريقها برهانى ، وطريق الدين إقناعى ، مما يفيد إعلاء قدر الفلسفة على الدين .

« فذهب إلى أن الشريعة الإلهية يستفاد منها مبادىء الحكمة العملية ، وحدودها على وجه الكمال .

أما الحكمة النظرية : فإن الشريعة تعنى بمبادئها فقط على سبيل التنبيه تاركة للقوة العقلية أن تحصلها بالكمال على وجه الحجة »[2] .

ومن ثم كانت مشروعية النظر ، والدعوة إليه وفى الإسلام لإثبات قواعده ، والاستدلال على عقائده بالحجة والبرهان .

وقد كان فيلسوف قرطبة : أبو الوليد بن رشد (ت٥٩٥هـ=١١٩٨م) أكثر الفلاسفة اهتماماً بهذه القضية نظراً :

١ — للحملة التى شنها عليهم الإمام الغزالى ، وإثارته الجمهور على الفلسفة والفلاسفة .

---

(١) راجع موسى : د . محمد يوسف / بين الدين والفلسفة / ٧٢ دار المعارف ١٩٥٩ م

(٢) ابن سينا / رسالة الطبيعيات ٢ ، ٣ عن دراز : د / محمد عبد الله الدين / ٦٤ .

٢ — وإذاعة أسرار الشريعة للجمهور والعامة الذين لا تطيق عقولهم أكثر مما جاءت به ظواهر الشريعة فضللوا الناس بذلك كما يزعم ابن رشد[1].

لهذا وذاك ألف « ابن رشد » كتاباً قائماً برأسه لبيان الصلة بين الدين والفلسفة أسماه : « فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » ، إلى جانب ما جاء بخصوص هذه القضية فى كتابيه « تهافت التهافت » و « الكشف عن مناهج الأدلة » ، وذلك لإخماد ثورة الجمهور وغضبهم على الفلسفة والفلاسفة من جانب .

وليبين لهم حقيقة الأمر فيما أساء الغزالى والمتكلمون بيانه للناس من جانب آخر .

وقد بين ابن رشد : أن مقصود الشريعة هو عين مقصود الحكمة وهو : « تعليم العلم الحق ، والعمل الحق ... »[2] « فالحكمة صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة »[3] كما يقول : والشريعة لا تخالف الحكمة مطلقاً ، وإنما تدعو إليها وتحث على النظر فيها ، وتوجب استخدام النظر العقلى ، والبرهان المنطقى لمعرفة الله تعالى ، ومعرفة موجوداته جميعا .

« وذلك بين فى غير ما آية من كتاب الله تعالى كقوله تعالى:(فاعتبروا يا أولى الأبصار)[4] .

فهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلى ، أو العقلى والشرعى معاً.

---

(١) ابن رشد / فصل المقال / ٦٧ تحقيق د / محمد عماره ط المعارف بمصر ١٩٧٢ م

(٢،٣) ابن رشد / فصل المقال / ٤٥ تحقيق د/محمد عماره ط المعارف ١٩٧٢ م

(٤) الحشر / ٢

وكقوله تعالى: (أو لم ينظروا فى ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء)[١].

وهذا نص بالحث على النظر فى جميع الموجودات.

وإذا تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل فى الموجودات واعتبارها، وكان الاعتبار ليس شيئاً أكثر من استنباط المجهول من المعلوم، واستخراجه منه، وهذا هو القياس أو بالقياس[٢]، فواجب أن نجعل نظرنا فى الموجودات بالقياس العقلى »[٣].

« ولما كان النظر البرهانى لايتم إلا بمعرفة أنواع البراهين، وشروطها وبماذا يخالف القياس البرهانى القياس الجدلى، أو المغالطى، أو الخطابى.. إلخ، كان لابد من معرفة ذلك.

وينتهى من ثم إلى وجوب تعليم المنطق، وضرورة النظر فيه.

« ولايمنع من ذلك كونه قد جاءنا من غير المسلمين لأنه آلة للوصول إلى البرهان الصحيح والآلة لايعتبر فى صحة التذكية بها كونها آلة لمشارك لنا فى الملة، أو غير مشارك »[٤].

« وإذا كانت الشريعة حقاً، وداعية إلى النظر المؤدى إلى معرفة الحق فإنا نعلم على القطع: أنه لايؤدى النظر البرهانى إلى مخالفة ماورد به الشرع فإن الحق لايضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له »[٥].

ويرى ابن رشد أن النظر فى كتب الفلسفة (كذلك) واجب بالشرع:

---

(١) الأعراف / ١٨٥

(٢) لأن الاعتبار المأمور به فى الآية لايتم إلا به كما يرى ابن رشد.

(٣) فصل المقال/ ٢٢، ٢٣

(٤) فصل المقال/ ٢٣، ٢٩ بتصرف.

(٥) فصل المقال ٣١، ٣٢.

« إذ كان مغزاهم فى كتبهم ، ومقصدهم هو المقصد الذى حثنا الشرع عليه » « ويرى أن من نهى عن النظر فيها ... فقد صد عن الباب الذى دعا الشرع منه الناس إلى معرفة الله تعالى ، وهو باب «النظر» المؤدى إلى معرفته حق المعرفة ، وذلك غاية الجهل ، والبعد عن الله تعالى »[1] .

ويؤكد ابن رشد ما يأتى :

١ — وحدة الحقيقة وإن اختلفت طرق الوصول إليها .

٢ — وجوب التأويل لدفع التعارض الذى يبدو أحيانا بين ظواهر النصوص ومعطيات البراهين ، ولهذا قسم الشريعة إلى ظاهر وباطن .

٣ — تقسيم الناس حسب استعداداتهم العقلية إلى ثلاثة أقسام :

(أ) عامة : وهم مقصود الشريعة الأول : وهؤلاء تكفيهم الأدلة الاقناعية ، والأقاويل الخطابية والوعظية .

(ب) متكلمين : وهؤلاء لا يناسبهم إلا الأدلة الجدلية . التى لا ترقى إلى درجة البرهان ولا تهبط إلى درجة الإقناع .

(جـ) حكماء : وهؤلاء لا تناسبهم الأدلة الإقناعية ، أو الجدلية ، ولا يقنعون بغير الأدلة اليقينية البرهانية[2] .

وقد وضع ابن رشد قانونا للتأويل ذيل به كتابه «الكشف عن مناهج الأدلة» بين فيه ما يجوز تأويله ، وما لا يجوز ، ولمن يجوز . حتى لا يكون الأمر فوضى .

وعلى ذلك يتلخص رأى الفلسفة فى اتفاق كل من الشريعة والحكمة: غاية ، ومصدراً وموضوعاً .

---

(١) فصل المقال / ٢٨ — ٢٩

(٢) راجع قانون التأويل / ٢١ نشر / عزت العطار الحسينى / ١٩٤٠م. فصل المقال / ٥٨ .

غير أننا وإن سلمنا لهم ذلك فأننا نلاحظ عندهم فروقا هامة بين الحكمة والشريعة : فهم يرون أن غاية ما توصل إليه الشريعة هو «الإقناع» فقط .

أما الفلسفة فتعطى «البرهان واليقين» .

وهى مسألة خطيرة من شأنها أن تعلى من قيمة الفلسفة على الدين .

وبسببها قسم الفلاسفة نصوص الشريعة إلى ظاهر وباطن .

وقسموا الناس إلى عامة ، وخاصة .

ومن أجلها وبسببها أول الفلاسفة ما وردت به الشريعة أو بعضه لمخالفته ما جاءت به الفلسفة ،لأن الفلسفة تعطى البرهان واليقين، والشرع لا يأتى إلا بمثال،أو تخييل . ولهذا كان الدين حظ العامة والجمهور وكانت الفلسفة حظ الفلاسفة والخاصة من الناس .

(ج) رأينا فى المشكلة

١ — أقول بدأ : إن مخالفة الفلسفة للدين فى كثير مما جاءت به الفلسفة وما جاء به الدين أمر لا يحتاج الباحث فى العثور عليه إلى كبير جهد ، ولا إلى طائل نظر .

ومن أجل ذلك : كانت محاولات الفلاسفة اليائسة من أجل التوفيق بين الدين والفلسفة: فالله — مثلا — فى الفلسفة كما هو عند أرسطو الذى يدعوه الفلاسفة بالمعلم الأول ، منقطع الصلة عن هذا العالم ، لا يعلم ، ولا يخلق ، ولا يريد، وهو فى الإسلام : خالق كل شىء، وهو لا يعزب عن علمه مثقال ذرة فى السماوات ولا فى الأرض ، وهو فعال لما يريد .

هذه المتناقضات التى نجدها بين الفلسفة والإسلام وهى جد كثيرة ، يقف أمامها فلاسفة الإسلام وهم يحاولون — بتكلف وتعسف — أن يوفقوا بينها ، فيخرجون لنا بنظريات: الصدور بدلا من الخلق ، والعلم بالكليات بدلا من العلم بالجزئيات المتغيرة ، وبالعلة الموجبة[1] بدلا من الإرادة المطلقة .. وكل ذلك ليس بدين ولا بفلسفة .

٢ — إن محاولة التوفيق هذه — وهى محاولة يجانبها التوفيق ، ويجانبها الصواب فى كثير من الأحيان — قد أدت بالفلاسفة المسلمين إلى الوقوع فى أخطاء جسيمة لا تغتفر لهم ، منشؤها الثقة التامة بما توفر لديهم من فلسفة اليونان وعلومهم ، منها فضلا عما ذكرناه فى الفقرة السابقة :

---

(١) لأن العلة يلزمها الإيجاب ، وتفسير الإرادة بالمعنى الذى ذهب إليه الفلاسفة : وهو صدور المعلولات عن علتها التامة برضاها ، غير صحيح ، بل المريد من إذا شاء فعل ، وإذا لم يشأ لم يفعل ، والله فعال لما يريد .

قضية «الوحدانية» التى نجدها عنـــد الأفلوطينية، أو الأفلاطونية الحديثة: فالله واحد وحدة مطلقة، والواحد وحدة مطلقة لا يمكن أن تلحقه الكثرة، أو التعدد بوجه من الوجوه.

= ومن أجل ذلك قال فلاسفة الإسلام «بالتجريد» أو «التعطيل» بدلا من «التنزيه» فى الإسلام، وجعلوا من الذات الإلهية فكرة مجردة، لا حقيقة واقعة، فالذات عندهم معطلة عن صفاتها، وجميع الصفات التى جاء بها الإسلام «سلوب» أو اعتبارات.

= والواحد وحدة مطلقة لا يصدر عنه إلا شىء واحد. حتى لا تلحقه الكثرة أو التعدد.

وهذا الواحد هو «العقل الأول» وعن الأول صدرت النفس الكلية والعقل الثانى حتى انتهت العقول إلى العقل العاشر «الفعال» وهو عقل فلك القمر المدبر لهذا العالم الأرضى وهم بهذا ينفون عن الله صفة «الخلق» ويقولون بالوسائط الروحانية بين الله والعالم.

= وهم يستوحون من فلسفة أرسطو، وأفلاطون، والأفلاطونية الحديثة القول بقدم المادة، والزمان، والحركة. والأفلاك، والعقول، والنفوس.

وحيث كان الأمر كذلك فليس هناك خلق من عدم، بل تركيب من مادة.

وكما قال «ابن رشد»: «إنه ليس فى الشرع أن الله كان موجوداً مع العدم المحض ولا يوجد هذا فيه نصا أبداً»[1].

= ويستوحى الفلاسفة رأى أفلاطون فى النفس الانسانية فهى أزلية

(١) فصل المقال / ٤٣

أبديه وسعادتها ليست إلا أن تتحرر من قيود المادة حتى تصير عقلا كاملا،[٢] ولهذا كان الثواب والعقاب، روحيا فقط كما هو مقرر في فلسفتهم .

٣ — بل لقد أدت بهم الثقة التامة في الفلسفة إلى الوقوع في أخطاء فلسفية أيضاً : كما حدث للفارابي في الجمع بين رأي الحكيمين « أفلاطون وأرسطو » فقام بمحاولة فاشلة للتوفيق بينهما معتمداً على كتاب « أثولوجيا أرسطوطاليس » أو « كتاب الربوبية » معتقداً أنه لأرسطو والحقيقة أنه جزء من تاسوعات « أفلوطين » فوقع من حيث لا يدري في خطأ فلسفي ذريع[٣] وحاول بتكلف وتعسف الجمع بين الآراء المتعارضة ، كما فعل ذلك بين الإسلام والفلسفة .

٤ — إن موقف المسلمين ، ومن ينتمي إلى الإسلام تجاه الدين والفلسفة لا يخرج عن واحد من ثلاثة :

١ — الاهتمام بالدين، والاعتداد به ، ورفض الفلسفة جملة، أو بعضها دون البعض .

وهذا هو موقف علماء الدين من الفقهاء ، والمحدثين ، والمفسرين ، وكثير من علماء الكلام .

٢ — الاهتمام بالفلسفة وعـــدم المبالاة بالدين كما نجد عند ابن الراوندي ، والرازي الطبيب وابن المقفع وغيرهم .

٣ — الاهتمام بالدين ، والفلسفة معاً مع اختلاف النسبة في الاهتمام بكل واحد منهما .

---

(١) السياسات المدنية /٥١ ، ٥٢ عن الدين والفلسفة /٦١

(٢) راجع تاريخ الفلسفة في الإسلام لديبور /٢١٠ تعريب أبو ريدة ط أو ميفا للنشر / بتونس

وهذا هو موقف المعتزلة والمشائين من المسلمين .

وقد حاول الفلاسفة المسلمون أن يؤكدوا فى مناسبات عديدة — لسبب أو لآخر — أن الواجب عدم الجدل فى مبادىء الشرائع .. وأنه يجب تقليد الأنبياء ، فيما جاءوا به من مبادىء العمل وصنوف العبادات التى تؤدى للمصلحة الخلقية والاجتماعية(١) .

ولكنهم مع ذلك أرادوا تفسير ماجاء به الدين تفسيرا عقليا ليتفق مع الفلسفة ، أو لتتفق معه الفلسفة ، ولكن البون كان بعيدا فى كثير من المسائل التى ركبو فيها متن الشطط من أجل تقريب الهوة بينهما .

والذى دعاهم إلى هذا هو :

١ — غرورهم بما جاءت به الفلسفة ، واعتقادهم أنه الحق الذى لا يمارى فيه عاقل .

٢ — بعد شقة الخلاف بين الدين والفلسفة ، لأنه لو لم يكن ثم خلاف بينهما لم تكن هناك حاجة للتقريب ، أو التوفيق بينهما .

٣ — تسويغ مشروعية البحث فيها ، والاشتغال بها .

٤ — رغبة الفلاسفة فى أن يكونوا بمنجاة من غضب العلماء ، والجمهور ، وبعض الأمراء الذين يثيرهم العلماء على الفلاسفة بين الحين والآخر فيبطشون بهم وينكلون بمؤلفاتهم وأتباعهم .

وكانت محاولات التوفيق لاتخرج عن واحد من ثلاثة :

---

(١) تهافت التهافت / ابن رشد / ٥٧٧ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ط بيروت نشر الآب بويج / عن الدين والفلسفة / ٤٥

(ا) جذب الفكرة الفلسفية لكى تتفق مع الحقيقة الدينية، وإخضاع الفلسفة للدين، وفى هذا خروج عن الفلسفة، واتجاه إلى الدين، فليس ثمة فلسفة، بل دين يخالف الفلسفة.

(ب) جذب النص الدينى، أو الحقيقة الدينية لكى تتفق مع الفكرة الفلسفية واخضاع الدين للفلسفة، وفى هذا خروج على الدين وإنزال له على الرأى الفلسفى.

وهنا ثم فلسفة لادين، وهذا هو الذى نجده غالبا فى محاولات التوفيق.

(ج) — محاولة جذب كل من الدين والفلسفة لكى يتقاربا، أو يلتقيا، وفى هذه المحاولة نجد الخروج على الدين والفلسفة جميعا.

وفى جميع هذه الأحوال يلجأ الفيلسوف إلى نوع من التكلف والتعسف نرى معه أن الدين والفلسفة كلاهما غنى عنه لأنه يتنافى مع طبيعة كل منهما.

كما أن الدين وضع إلهى، وما كان كذلك لا يمكن إخضاعه للبشرى بل لا يمكن مقارنته به فضلا عن إخضاعه له.

٥ — إن موافقة الفلسفة للدين فى الموضوع، والمصدر، والغاية كما يرى الفلاسفة — على فرض التسليم — لا يعنى بالضرورة الإتفاق فى النتائج، وقد رأينا كثيرا من وجوه الاختلاف بين نتاج العقل البشرى ومسلمات الوحى الإلهى.

وإذا اختلف البشرى والإلهى، والبشرى يخطىء ويصيب، والإلهى يصيب دائما ولا يخطىء، فمن الواجب أن يقدم الإلهى على البشرى، وأن يراجع العقل نفسه حتى يصحح خطأه.

وعلى ذلك :

فالاشتغال بالفلسفة مع اعتقاد صدقها ويقينها بدعوى أنها لاتختلف مع الدين ، لأنها حق ، والدين حق ، والحق لايعارض الحق ولايختلف معه بل الحق يقوى بعضه بعضا[1].

أقول : إن الاشتغال بالفلسفة مع الإيمان بهذه القضية أمر خطير ، لأن الرأى لايمكن أن يكون حقا كله ، بل منه الحق ، ومنه الباطل ، ومنه مايوافق الدين ومنه مايخالفه ، بل ما يناقضه أحيانا كما رأينا ، والعقول البشرية ومتفاوته فى إدراكها ، وفى علومها ومعارفها ، وفى درجات استعدادها للإدراك والمعرفة ومن ثم لانجد رأيا فلسفيا هو محل اتفاق الفلاسفة إلا قليلا ، بل ربما لا نجد هذا الرأى الذى هو محل اتفاق من الجميع ، سيما فى مجال ماوراء الطبيعة (الميتافيزيقا) .

وحيث كان الأمر كذلك ، فلا يمكن أن نجعل من الرأى « عقيدة » نؤمن بها وإنما ندرسه كرأى وفكر فقط . ثم نأخذ الوحى والدين « عقيدة » نؤمن بها ، وندين لها ، لأن الإلهى حق كله ، أما البشرى فهو قابل للحق والباطل معا .

ويقتضى الأمر لذلك أن يبقى كل من الدين والفلسفة دون مزج ، أو خلط ، أو تلفيق بينهما .

والحقيقة : أن كلا من الدين ، والفلسفة مختلف فى طبيعته ، وغايته ، ومصدره — على غير مايرى الفلاسفة — لأن الشريعة (دين) متى آمنا بصدق

---

(١) راجع ابن رشد/ فصل المقال /٣١ ، ٣٢

دعوته وصدق الداعى إليه فليس لنا أن نناقش أوامره ، أو نجادل فى حقائقه وعقائده ومبادئه المحكمة والثابتة .

أما الفلسفة ففكر ورأى يخضع للفحص والتمحيص ، والمناقشة والجدل.

فطبيعة كل منهما مختلفة عن الأخرى.

ومصدر الدين هو الوحى الإلهى، ومصدر الفلسفة هو العقل البشرى وليس يعنى كون العقل مخلوقاً لله أن يكون متفقا بالضرورة مع وحى الله

وغاية كل من الدين والفلسفة كذلك مختلفة : فغاية الدين عملية حتى فى جانبه النظرى .

وغاية الفلسفة نظرية حتى فى جانبها العملى.

فغاية الديانة : إكمال النفس بالفضيلة.

وغاية الحكمة : تكوين العقل بالحقائق والمعرفة[1] ،

وإذا كان كل من الدين والفلسفة حق — كما يرى الفلاسفة — إلا أن الفلسفة — كما يقول السجستانى — ليست من الشريعة ، والشريعة ليست من الفلسفة فى شىء .

وكل من حاول رفع هذا — الاختلاف — فقد حاول نقى الطباع ، وقلب الأصل ، وعكس الأمر وهذا غير مستطاع »[2] .

---

(١) السجستانى /الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى ١٨٧/٣ ، ١٨/٣ عن الدين والفلسفة بتصرف /٦٨ ، ط/القاهرة ١٩٣٩ م.

(٢) المرجع السابق .

يقول السجستانى «أبو سليمان محمد بن طاهر» الحكيم المنطقى (ت٣٨٠هـ—٩٩٠م):

عن إخوان الصفا وقد حاولوا خلط الحكمة بالشريعة ليحصل منهما الكمال معاً.

لقد «ظنوا ما لا يكون، ولا يمكن، ولا يستطاع.. لأن الشريعة مأخوذة عن الله عز وجل بواسطة السفير بينه وبين الخلق من طريق الوحى .. وفى أثنائها ما لا سبيل إلى البحث عنه والغوص فيه — أى بالرأى — ولابد من التسليم للداعى إليه، والمنبه عليه، وهنا يسقط «لم» ويبطل «كيف» ويزول «هلا» ويذهب «لو» و«ليت» فى الريح»[1].

وإذا كان للسجستانى دوافع ربما دعته إلى الفصل بين الدين والفلسفة وعدم التوفيق بينهما — حيث باءت محاولات التوفيق بالفشل وأضحت محل اعتراض العلماء وثورة الجمهور، وغضب الجميع فأراد أن يسلم من من هؤلاء جميعاً — فنحن نرى «للحق» أن هذا الرأى هو الأولى بالاتباع لأمور منها:

١ — بقاء الشريعة والدين بمنأى عن الأهواء والآراء حتى يسلم للناس دينهم.

٢ — ترك الحرية للرأى والفكر فى حدوده، دون المساس بحمى الدين وقدسيته.

وفى هذا: إثراء للرأى والفكر من جانب.

(١) المرجع السابق /جـ ٢ / ٦، ٧ عن الدين والفلسفة ٦٧.

وسلامة للعقيدة والدين من جانب آخر .

٣ — منع محاول الهدم الخفية التى تنخر فى بناء الدين من الجماعات ، والجمعيات السرية التى تعمل ضد الإسلام فى الخفاء ، أو التى تظهر تحت شعارات مضللة خوفا من اتهام العلماء وغضبة الجمهور ، وهؤلاء وأولئك يحاولون التستر على عقائدهم ومبادئهم فلا يمكن الرد عليها أو تفنيدها ، أو الوقوف على الباطل فيها .

لهذا وغيره كان لا بد من التميز والفصل بين الدين والفلسفة ، بين الرأى ، والعقيدة لمصلحة الدين ، ومصلحة الفلسفة معاً .

لماذا ندوس الفلسفة :

قد يقال : إذا كان الرأى منه ما هو حق ، ومنه ما هو باطل ، وإذا كانت الفلسفة منها ما يتفق مع الدين ، ومنها مايختلف معه، بل مايتناقض معه أحياناً ، كآرائنا ، فلماذا ندرسها ،ونشغل أنفسنا بها ، وعندنا مندوحة وغناء فى الحق عنها ؟!!

أقول :

إن دراسة الفلسفة والمنطق أمر لا يستغنى عنه طالب العلم، لاسيما من يعنى بدراسة علوم الإسلام وذلك لما يأتى :

أولا : فى دراسة الفلسفة مطلقاً : إسلامية ، أو غير إسلامية أثر لاينكر فى إثراء الفكر ، وإعمال العقل ، وتدريب قوى الإنسان الفكرية والعقلية على مواجهة المشاكل ، وحل المسائل ، ومقابلة الرأى بالرأى ، ومقارعة الحجة بالحجة ، والبرهنة على الأشياء ، بعد ترتيب المقدمات واستخراج النتائج .

كل هذه العمليات وغيرها لها أثرها البالغ فى رياضة العقل ، وتمرس الفكر ، وحفز الهمة إلى الانطلاق فى رحبات الفكر وحرية البحث .

ثانياً : فى دراسة الفلسفة الإسلامية إحياء لتراث المسلمين ، ومعرفة بمكانه ومكانته من تراث الإنسانية العام .

وإذا كان تراث المسلمين — لا تراث الإسلام — ليس حقاً كله ، بل منه الحق والباطل فإن من واجبنا أن نحيي حقه ونستبقيه ، ونتدارك باطله ونتحيه .

فإن من لا ماضى له لا حاضر له ، بل لا مستقبل له كذلك .

وإذا كان غير المسلمين يحافظون على تراثهم ، وينقبون فى تراث المسلمين للوقوف على ما ينفعهم وما يفيدهم ، فنحن أولى وأحق بتراثنا منهم .

ثالثاً : إن دراسة تراث المسلمين فى الفكر والعلم يرينا إلى أى حد كان فضل الإسلام والمسلمين على العالم جميعاً فى مجالات الفكر والعلم .

كما يرينا إلى أى حد وصل الإسلام بإنسان الإسلام ، وإنسانية الإسلام فى مجال الدين والفكر والعلم فى وقت كان العالم فيه يغط فى دياجير الجهالة والضلالة .

وكيف كان لذلك أثره فى بعث نهضة الغرب ، وإرواء حضارته وإثراء فكره .

رابعاً : فى دراسة مناهج البحث (فى القديم والحديث) وقوف على معرفة هذه المناهج التى استخدمها الغير ومازال يستخدمها فى محاربة عقيدتنا ومبادئنا ، وفى ذلك ما يمكننا من استخدام السلاح نفسه فى : إثبات عقيدتنا

ومبادئنا ، وفى الزود والدفاع عنها ، بل وفى مهاجمة العدو بنفس السلاح الذى يستخدمه فى محاربتنا وإبطال حقنا .

خامساً : لما كان الإسلام هو الحق ، فإنه لذلك لا يخشى الفكر والنظر بل يحث عليه ويدعوا إليه ليصل الإنسان بفكره وعلمه إلى الحقيقة التى جاء بها الإسلام ليتعاضد العقل والنقل ، ويتفق الوحى والفكر على رأى واحد ، ودين صادق فتقوى من ثم عقيدة المؤمن ، ويزداد إيمانه ويقينه.

سادساً : إذا كان بعض الفكر باطلا — وهو كذلك — فى التعرف عليه — أعنى على هذا الباطل — ما يزيدنا إيمانا بالحق وتمسكا به .

وفى الوقوف على وجوه بطلانه عون لنا على إمكان إبطاله، لا عن عمى وجهالة ، ولكن على علم به وبصيرة .

سابعاً : إن رد الفلسفة جملة بما فيها من حق وباطل ، فيه رد للحق فى جملة الباطل وذلك مما لا يليق بمسلم منصف .

فالواجب علينا أن نستخرج صريح الحق من بين زبد الباطل لنحق الحق ونبطل الباطل .

وهذا يقتضى منا دراسة متأنية واعية ، وصبراً ودأباً فى البحث من أجل تنقيه تراثنا ، وتجريد حقائقه .

ثامناً : فى دراسة التيارات ، والمذاهب الفكرية المعاصرة التى تواجه الإسلام اليوم وتتحداه فى كل مكان ، والتى أخذت تغزو بلادنا، وتجتاح عقول أبنائنا وشبابنا لتهوى بهم فى مهاوى الإلحاد والكفر، ولتتحدر بهم إلى دركات الإثم والشر .

فى دراسة هذه التيارات والمذاهب ما يعين على معرفة الخطأ والضلال فيها ، وبالتالى إبطالها والرد عليها ليسلم المسلمون من غوائلها .

تاسعاً : من المعروف أن الحديث فى الفكر مؤسس على القديم ، ودراسة الفلسفة الحديثة والمعاصرة دون علم بالفلسفة القديمة والوسيطة لا يساعد على فهمها فهماً دقيقاً وصحيحاً لأن الفكر البشرى فى جملته سلسلة متصلة الحلقات يتصل لاحقه بسابقه بسبب وثيق .

عاشراً : من واجب المسلمين أن يتخذوا لهم مكاناً لائقاً فى مسار الفكر البشرى وفى توجيهه دون انطواء ، أو انعزال ، ودون الاكتفاء بدراسة ما لدى الآخرين من علم أو فكر من غير إسهام أو مشاركة منهم فى صنع تاريخ البشرية وبناء حضارتها . ولن يتم لهم ذلك وهم فى معزل عن فكر العالم وحضارته .

بل عليهم أن يتصلوا اتصالا وثيقاً بفكر البشرية العام وعلمها فى القديم والحديث .

وأخيراً أقول :

إن دراسة الفلسفة ، والاشتغال بها ، لا يعنى الإيمان بها ، ولا يعنى أنها حق فى جملتها وتفصيلها ، ولا يعنى عصمة رجالها والمشتغلين بها ، وإنما يعنى أنها فكر قابل للخطأ وللصواب .

وإذا كانت دراسة الفلسفة لازمة لما تقدم ، فإن دراسة المنطق ومناهج البحث ألزم لتصحيح مسار الفكر ، وعصمة العقل عن الخطأ والزلل فيه وتصحيح النتائج والوصول إلى الحقائق بقدر الوسع البشرى .

وإذا كانت دراسة الفلسفة والمنطق لازمة لطالب العلم مطلقاً كما رأينا فهى ألزم لدارسى العلوم الدينية : —

١ — لما لها من فائدة كما ذكرنا .

٢ — ولأن دراستها عندهم لا تأتى إلا بعد دراسة واعية لعلوم الدين

والعقيدة ، مما يعمق إيمانهم بها ، ويحصنهم من مغاطب الفلسفة وأخطارها فليس ثمة خوف من دراستها بعد ذلك والاشتغال بها ، يقول صاحب كتاب « مفتاح السعادة »[1] بعد نقده للفلسفة والفلاسفة :

« نعم إن من رسخ قواعد الشريعة فى قلبه ، وامتلأ قلبه من عظمة هذا النبى الكريم وشريعته وتأيد دينه بحفظ الكتاب والسنة ، وقوى مذهبه فى الفروع يحل له النظر فى علوم الفلسفة لكن بشرطين :

أحدهما : أن لا يتجاوز مسائلهم المخالفة للشريعة ، وإن تجاوزها فإنما يطالعها للرد لا لغيره .

وثانيهما : أن لا يمزج كلامهم بكلام علماء الإسلام ، فقد حصل ضرر عظيم على المسلمين من هذه الجهة ، لعدم قدرتهم على تمييز الجيد من الردىء ، وربما يستدلون بإيرادها فى كتب الكلام على صحتها ... والسلف مثل الإمام الغزالى والإمام الرازى ، وإن كانوا قد — مزجوا كتب الكلام بالحكمة ، لكن للرد كما تراه فى تصانيفهم .

ولا بأس بذلك ، بل ذلك إعانة للمسلمين ، وحفظ لعقائدهم » .

أما عوام المسلمين ، ومن ليس هذا همهم فعليهم أن يكونوا بمنأى عن دراسة الفلسفة ، أو الاشتغال بها ، أو الاطلاع عليها حتى لا تدخل عليهم الشبه أو الشكوك من دراستها :

ولما كان طالب العلوم الدينية ، والباحث فيها من المعنيين بدراسة الدين وعلومه وإثبات عقائده ومبادئه ، والدفاع عن حقائقه وشرائعه .

ومن المعنيين كذلك باحياء تراث المسلمين وبيان حقائقه ودقائقه

---

(١) طاش كبرى زاده / مفتاح السعادة ١/٢٦، ٢٧ عن التمهيد للشيخ / مصطفى عبد الرازق / ٨٧ .

والكشف عن كنوزه وذخائره ، ومعالجة مسائله ومشاكله ، كان لا بد له — من أجل أن ينهض بهذه البثقة ، وأن يقوم بهذه المسئولية — من أن يتسلح لذلك بدراسة مناهج البحث وطرق الإثبات ، ووسائل الدفاع ، وأساليب الجدل والحجاج ، وأن يكون على علم بتيارات الفكر ، ونتاج العقل دون انطواء أو انعزال عن مجرى الحياة التى يعاصرها ويعايشها ، وأن يقوم بدراسة المنطق والفلسفة فى جميع أطوارها ومختلف مذاهبها حتى يستطيع أن ينهض بتبعته ، وأن يقوم بواجبه .

وإذا كانت هذه هى نية الباحث أو الدارس للفلسفة ، وتلك فكرته عنها كما بينا فما لا شك فيه أن الإسلام يبارك عمله ويزكيه .

= فإعمال الفكر والنظر أمر دعا إليه الإسلام ، ووجه إليه ، وحث عليه .

= ودراسة وسائل النظر والفكر ، ومناهج البحث أمر ضرورى لتقدم العلم والفكر وتوثيق أبحاثهما ، وصحة نتائجهما .

= والوقوف على نتاج الفكر لتصحيح مساره ، وتوجيه حركته ، وفحص نتائجه ، وتمحيص حقائقه أمر حتمى وضرورى - حتى يلتقى الدين والفكر ، ويتطابق النص والرأى .

= والوقوف بجانب الحق لإثبات حقائقه ، والدفاع عن مبادئه أمر حتمى وضرورى .

= ولما كان الإسلام هو الحق الذى لا يشك فيه مسلم ، ولا يمارى فيه منصف كان لا بد من الوقوف معه لإثبات عقائده ، والدفاع عن حقائقه ومبادئه والدفاع عن الإسلام بالدليل والحجة والبرهان لا يقل حالا عن الدفاع عنه بالسيف والسنان وكلها ميادين للجهاد فى سبيل الإسلام ، وكل ميسر لما خلق له .

والله تعالى أعلم